الأمم المتحدة

A/77/PV.82

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **82**

الجمعة، 23 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حكمت *(طاجيكستان).*

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 121 من جدول الأعمال *(تابع)*

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقريرا الأمين العام (A/77/266 **و** A/77/718)

السيد إثكييردو أورتيث دي ثراتي (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثل الدائم لكندا، السفير بوب راي، وكذلك زميليه، ومستشاريه السيد ياسين صلاح والسيد حسين هيرجي على جميع الجهود التي بذلوها خلال عملية التفاوض هذه، التي اتضح تعقدها مرة أخرى. ونود أيضا أن نشكرهم على تمكنهم من اختتام تلك المفاوضات باعتماد الاستعراض الثامن بتوافق الآراء (القرار 298/77)، الأمر الذي نرحب به، ونشكرهم على الطريقة الشفافة والشاملة التي أداروا بها العملية برمتها.

تود إسبانيا مرة أخرى أن تعرب عن إدانتها المطلقة للإرهاب وتؤكد من جديد التزامها بالتعاون الدولي بوصفه أداة لا غنى عنها لإنهاء تلك الآفة. ولهذا السبب نقدر بشكل خاص الدور المهم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لأنها تمثل التزام جميع الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب، وتوفر لنا إطارا مرجعيا مشتركا يجري استعراضه بانتظام، مما يجدد التزامنا وتكيفنا مع الظروف الجديدة.

قبل عامين، ذكرنا أن الاستعراض السابع الذي اعتمد في ذلك الوقت أبقى على جانب نوعي مهم جدا ظل سائدا في جميع الاستعراضات، ألا وهو توافق الآراء الذي يجسد أولا القيمة التي توليها الدول الأعضاء لعملية الاستعراض نفسها، مما يبعث برسالة سياسية واضحة مفادها أننا جميعا متحدون ضد الإرهاب.

واليوم يسرنا أن تمكنا مرة أخرى، على الرغم من الصعوبات التي واجهناها، من التوصل إلى اتفاق بشأن نص جاء نتيجة عمل تراكمي قامت به جميع الوفود خلال هذا الاستعراض بالذات وجميع الاستعراضات السابقة. ولهذا السبب من المهم جدا ألا ندخر جهدا للحفاظ على توافق الآراء هذا وتعزيزه. ونرحب أيضا بالطريقة التي أديرت بها العملية، بمشاركة نشطة من عدد متزايد من الوفود، فضلا عن الإسهامات التي قدمها أصحاب المصلحة المهمون في هذه المسألة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المناقشات، بما في ذلك سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة في الاستعراضات المتعاقبة.

يتضمن الاستعراض المعتمد عددا من البنود الجديدة التي نود التشديد عليها.

أولا، نرحب بإدراج إشارة إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب، الذي انعقد في ملقا في أيار/مايو 2022، ونظمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالشراكة مع إسبانيا. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر، الذي كان الأول من نوعه الذي تناول هذه المسائل في إطار الأمم المتحدة، مثال على التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في هذا الميدان.

امتد ذلك التعاون إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر التي في رأينا ليست مهمة فقط بسبب ما تضمنته من عناصر مهمة بشأن حتمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب، بل أيضا بسبب الطريقة التي أعدت بها الوثيقة، بمشاركة نشطة من منظمات المجتمع المدني. ونأمل أن يكون الطابع الشامل لذلك المؤتمر إطارا مرجعيا في مجال التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في المستقبل.

ثانيا، نرحب أيضا بتضمين النص الجديد للاستراتيجية إشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول لضحايا الإرهاب، الذي انعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. وكما هو معروف جيدا، فإن مسألة ضحايا الإرهاب تمثل أولوية بالنسبة لإسبانيا، ونواصل العمل في هذا المجال لتقديم دعم أكبر للضحايا والإبقاء على إحياء ذكراهم. وكجزء من الأنشطة التي اضطلع بها بلدي في هذا المجال منذ الاستعراض السابق، نود أن نبرز مسألة افتتاح متحف في حزيران/يونيه 2021 لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب في فيتوريا، إسبانيا.

وفي ذلك السياق، يمثل عقد المؤتمر العالمي الأول خطوة مهمة نحو الاعتراف بذكرى ضحايا الإرهاب وتكريمهم، ونأمل أن يعزز لمؤتمر الثاني، المقرر عقده في إسبانيا في عام 2024، الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

ثالثا وأخيرا، نود أن نشير إلى مسألة تطوير الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم هام في ذلك الصدد، بما في ذلك إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي نرى أن تطويره المؤسسي يمثل تقدما مهما وإيجابيا من حيث زيادة المشاركة المتعددة الأطراف في مكافحة الإرهاب.

إن افتتاح مكتب برنامج مدريد في الأسبوع الماضي دليل هام على التزام إسبانيا به وبالتطوير المؤسسي للمكتب. وفي ذلك السياق، ومراعاة للعملية المهمة للتعزيز المؤسسي التي ما فتئت تحدث في ذلك المجال خلال الأشهر القليلة الماضية، نرحب بإدراج الفقرة 93 من المنطوق لكونها من المراجع الجديدة التي نعتقد أنها ستساعدنا على دعم عملية التعزيز تلك وإحراز تقدم فيها.

نأمل أيضا في عملية توطيد تلك المؤسسات الحفاظ على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب وتعزيز ذلك الاحترام، وهي مسألة تم التطرق إليها على نطاق واسع طوال المناقشات.

أخيرا، نود أن نركز على تنفيذ هذا الاستعراض الجديد لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونتذكر دائما بأنها في المقام الأول مجموعة مهمة من الأعمال تمثل الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء لنحو أكثر من 15 عاما، بوصفها دليلا على التزامنا المشترك بالهدف المشترك المتمثل في مكافحة آفة الإرهاب، واحترام قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

السيد أودوني (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تدين الأرجنتين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعتقد أن الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لا يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا يشكلان تهديدا لكرامة الإنسان، والتعايش السلمي والحضاري والاستقرار، وبناء الديمقراطية، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا.

وتنبغي مكافحة الإرهاب بالأدوات التي توفرها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا عضويا

ومستمرا ومشروعا من الناحية القانونية يرتكز على الاحترام المطلق للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، نرى أولوية في ضرورة التطرق إلى مسألة مكافحة الإرهاب في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، على أن تكون الأمم المتحدة، الأنسب، على الصعيد العالمي.

لقد عانى بلدي من هجومين إرهابيين على أراضيه، أسفرا عن خسائر كبيرة في الأرواح البشرية: الهجوم على السفارة الإسرائيلية في عام 1992 والهجوم على الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة في عام 1994، وهو الهجوم الأكثر دموية على الإطلاق الذي شنه الإرهاب المعولم في المخروط الجنوبي.

منذ آخر استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، شهدت الأرجنتين العديد من جوانب التقدم الإيجابية. ونفذت جمهورية الأرجنتين الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة.

بموجب الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية، تفي تشريعات الأرجنتين لمكافحة الإرهاب بالمعايير الدولية، لا من حيث التدابير العقابية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بحقوق الضحايا والضمانات المقدمة لهم، وتقدم لهم المشورة والتمثيل القانوني والحماية والوصول إلى العدالة.

وفي إطار الركيزة الثانية، تواصل الأرجنتين تعزيز قدراتها الوقائية في مكافحة الإرهاب. ويتعلق أحد العناصر الرئيسية في مجال الوقاية بخطر دخول العناصر الإرهابية إلى بلدنا. ولهذا السبب نقوم من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية بعملية رصد تقارن بياناتنا بالبيانات الواردة في قواعد البيانات الدولية بغية منع دخول الإرهاب وانتشاره في البلد.

كما أشرنا سابقا، فإن جائحة مرض فيروس كورونا قد غيرت البيئة التي يمكن أن تتطور فيها ظاهرة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، شهدنا على الصعيد العالمي انتشار خطاب التطرف والراديكالية والكراهية. إن بلادنا، إذ تركز على أهمية دور وسائط الإعلام بوصفها رائدة في تعزيز الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة التي تعزز التسامح وتعددية الأفكار، تنهض بالسياسات العامة التي تأخذ في الاعتبار ذلك السياق من أجل الحد من تأثير أي عامل يمكن أن ييسر خطاب التطرف في وسائط الإعلام العامة.

وفي هذا الصدد، وضعت بلادي نظاما رقابيا يشمل التقارير وإصدار التوصيات لوسائط الإعلام والمؤسسات والسكان بشكل عام بهدف مكافحة خطاب الكراهية.

فيما يتعلق بالركيزة الثالثة، نود أن نبرز إن إنشاء سجل عام للأشخاص والكيانات المرتبطين بأعمال الإرهاب وتمويله، يعمل منذ عام 2019 ويتضمن قائمة بالأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية أو منظمات إرهابية. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر أيضا بأن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) تصدر دوريا، بناء على طلب بلدنا، نشرات حمراء للقبض على الصعيد الدولي على الأفراد المتورطين في الهجوم على الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة في عام 1994.

وفي إطار الركيزة الرابعة، ستشدد الأرجنتين على عملها في مجال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها ومراعاتها. وفي ذلك الصدد، وبغية تقديم المساعدة لضحايا الإرهاب، تنفذ الأرجنتين برنامجا للتعويضات ينطوي على فوائد اقتصادية ومساعدة شاملة لضحايا هجوم الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة كجزء من سياسة شاملة لمكافحة الإرهاب.

موقف الأرجنتين واضح. نحن ندين الإرهاب وتمويله بجميع أشكاله، بغض النظر عن الدافع أو المسوغ، وبدون ربط العنف الإرهابي بأديان أو طوائف عرقية معينة، في سياق تعزيز التعايش بين الثقافات والأديان والدفاع عنه.

في الختام، أود أن أشيد بالميسرين المشاركين على قيادتهما خلال جميع مراحل عملية التفاوض على التنقيح الثامن للاستراتيجية العالمية، وأن أعرب عن التزام الأرجنتين الثابت بتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدناها من فورنا بتوافق الآراء (القرار 298/77).

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثلين الدائمين لكندا وتونس على جهودهما في تيسير وتوجيه المفاوضات بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن ممتنون أيضا لرئيس الجمعية العامة على قيادته للعملية.

يؤيد وفدنا البيان (انظر A/77/PV.80) الذي أدلت به المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي. أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

تعرف أذربيجان عن آفة الإرهاب من تجربتها المباشرة. فقد كان بلدي مرارا وتكرارا هدفا لهجمات إرهابية موجهة من الخارج أودت بحياة الآلاف من مواطنينا. ولأكثر من 30 عاما، ظلت الأراضي المحتلة سابقا في أذربيجان منطقة وجود للإرهابيين والمرتزقة والمتسللين التابعين للجماعات المسلحة الأخرى وأنشطتهم، ومنطقة تكديس وانتشار الأسلحة والمعدات العسكرية غير الخاضعة للرقابة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية.

على الرغم من النتائج الملموسة التي تحققت في مجال تطوير القانون الدولي، وتعزيز التعاون والتنسيق، وتعزيز قدرات الدول، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا محتملا، بل مباشرا، في العديد من المناطق والبلدان.

لقد أصبح الإرهاب أكثر تنوعا جغرافيا وأيديولوجيا وأسلوبا، وزاد تطورا تحت تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، استخدم الإرهاب في بعض أنحاء العالم، بما في ذلك منطقتنا، كأسلوب من أساليب الحرب لتعزيز المطالبات الإقليمية ودعم النزعات الانفصالية والحروب العدوانية ضد الدول ذات السيادة.

ازداد أيضا خطر الإرهاب القائم على كره الأجانب والعنصرية والقومية العرقية والتعصب. ويسلم الأمين العام في تقريره عن الموضوع (A/77/266) بالحاجة إلى مزيد من البحث والتعاون الدولي في ذلك المجال وإلى بذل المزيد من الجهود لفهم الروابط عبر الوطنية لذلك التهديد فهما أفضل.

ولا يزال الإرهاب يستفيد من الجريمة المنظمة، المحلية وعبر الوطنية على حد سواء، ومن إساءة استخدام المنظمات غير الحكومية وغير الربحية والخيرية. ومن بين هذه الحالات مجتمعات الشتات العرقية المتطرفة التي تعمل على تيسير تجنيد ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة وتعمل على جمع الأموال وحشد الوسائل المادية الأخرى لتمويل السلوك الإرهابي وما يتصل به من أفعال إجرامية.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (A/77/718)، ثمة حاجة إلى الالتزام المستمر والعمل المتضافر لمنع وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة الموجهة لأغراض إرهابية. ونحيط علما أيضا بالأحكام ذات الصلة الواردة في القرار 298/77 المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة.

إن الأمن الفعال للحدود بمثابة خط الدفاع الأول ضد الأنشطة الإرهابية والاتجار غير المشروع عبر الحدود والتنقل والجريمة المنظمة، مما يتطلب من جميع الدول الحفاظ على حدود جوية وبرية وبحرية آمنة وكفالة ضوابط حدودية فعالة والرقابة على إصدار أوراق الهوية ووثائق السفر.

وعلاوة على ذلك، استمرت الأعمال الإرهابية ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين في الفترة التي انقضت منذ الاستعراض السابع. وفي معظم الحالات، فإن التدابير التي اتخذتها الدول المستقبلة لمنع العنف وضمان حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها إما غير كافية أو غير مجدية.

إن امتثال جميع الدول امتثالا صارما لالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب أمر في غاية الأهمية لكفالة تحقيق جملة أمور منها عدم استخدام أراضيها في أنشطة إرهابية أو انفصالية أو أنشطة أخرى ذات صلة، ولا سيما لتمويل أي دعم آخر لهذه الأنشطة وتزويدها بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تحت أي ذريعة أو ستار.

يجب أن يظل تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة أولوية. وكما أكد الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/77/718، فإن

المساءلة لا مندوحة عنها لدعم حقوق الضحايا وأسرهم، واستعادة الثقة بين المجتمعات المتضررة، وفي نهاية المطاف، الإسهام في معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب.

من المهم أيضا عدم منح العفو أو أي شكل آخر من أشكال الإفراج المبكر لمرتكبي الأعمال الإرهابية. وبالمثل، لا يمكن التسامح مع حالات حماية الإرهابيين وتمجيدهم.

تؤيد أذربيجان بقوة الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار بشأن المساءلة، بما في ذلك تحديدا الأحكام التي ترفض محاولات تبرير أو تمجيد الأعمال الإرهابية وتدعو إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى حظر التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية وحرمان مرتكبي هذه الأعمال من الملاذ الآمن.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار التضامن مع ضحايا الإرهاب والدول المتضررة والناجين منه، وتقديم الدعم لهم يجب أن يظل ضرورة إنسانية وحتمية في مجال حقوق الإنسان.

أخيرا وليس آخرا، وكما لاحظت وفود عديدة، لا يمكن ولا يجب استخدام الحرب على الإرهاب لاستهداف أي دين أو ثقافة. ويجب أن يكون هذا المبدأ جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

ويجب أن تدعم جميع جهود مكافحة الإرهاب النهج الشاملة والمبدئية والجامعة والتطلعية من خلال استجابة فعالة ومتعددة الأطراف في إطار جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن جمهورية باراغواي، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة مرحبا باعتماد الاستعراض الثامن الذي يجري كل سنتين في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). ونشكر جميع الوفود على جهودها ومرونتها في إعداد هذا الاستعراض للاستراتيجية، ونسلِّم بأهمية اعتماد نهج استراتيجي مشترك لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على التزام جمهورية باراغواي بمكافحة الإرهاب وعزمنا الراسخ على منع جميع مظاهره. وفي ذلك السياق، نحيط علما بما ورد في الاستراتيجية من استخدام التكنولوجيات الجديدة وخطاب الكراهية على منصات وسائط التواصل الاجتماعي كأدوات لتعزيز الأعمال الإرهابية وتيسيرها.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل ويتعاون تعاونا وثيقا من أجل منع ومكافحة هذه الظواهر على شبكة الإنترنت. وللقيام بذلك، من الحيوي تعزيز قدرات الدول على التصدي لتلك التحديات وتعزيز المساءلة والأمن في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يتيح لنا استعراض الاستراتيجية الذي يجري كل سنتين فرصة مهمة لتجديد التزامنا الدولي في إطار الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب. ويتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية خلال العامين الماضيين وتحديد المجالات التي تتطلب اهتماما أكبر في المستقبل.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (A/77/718) ونعرب عن شكرنا له، الذي يبرز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويطرح اقتراحات لتنفيذها في المستقبل. يوفر لنا التقرير أساسا متينا لمناقشاتنا ويرشدنا في جهودنا المستمرة لمكافحة الإرهاب ومنعه على الصعيد العالمي.

تؤكد مجددا باراغواي التزامها بالعمل بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي بغية منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبقيامنا بذلك، فإن التعاون الدولي بجميع طرائقه أمر أساسي. ونؤمن إيمانا راسخا بنشر الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات بوصفهما عنصرين أساسيين لضمان فعالية سياساتنا الوطنية.

أخيرا، نود أن نبرز العمل القيم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونؤكد من جديد أن منظمتنا يجب أن تكون في صميم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، في امتثال صارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد لحساييني (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بصفتي ممثلا للمملكة المغربية، لا يسعني إلا أن أبدأ بياني بالترحيب باعتماد

الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء (القرار 298/77). وأود أيضا أن أهنئ وأشكر الميسرين المشاركين للاستعراض الثامن، سفيري تونس وكندا وممثليهما الدائمين، فضلا عن خبرائهما على جهودهم والتزامهم ومثابرتهم في قيادة المفاوضات بشأن الاستعراض.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به أمس سعادة الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي) انظر (A/77/PV.80. أود أيضا أن أشيد بجهود جميع الوفود وأصحاب المصلحة في المفاوضات، حيث سعوا إلى التوصل من خلال حل توفيقي إلى توافق في الآراء ربما من الصعب تحقيقه في بعض الأحيان.

كذلك أعرب عن امتنان بلدي وتقديره للأمين العام على تقريره (A/77/718) عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الصادر في شباط/فبراير الماضي.

لقد شارك المغرب في عملية الاستعراض الثامن من خلال نهج يهدف إلى البناء على النتائج التراكمية للاستعراضات السبعة الماضية للتوصل إلى نتيجة راسخة قائمة على توافق الآراء تظهر عزمنا الجماعي على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. أسهمت المملكة في هذه الجهود بتقديم مقترحات بناءة لتحسين الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد أخذت تلك المقترحات في الاعتبار الطابع المتطور للإرهاب بوصفه تهديدا عابرا للحدود الوطنية يتجاوز الحدود ويغذي صلات شريرة مع الجريمة المنظمة والجهات الفاعلة الانفصالية التي تستغل التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

ما برحت الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما أولوية بالنسبة للمملكة المغربية، وما برح تعزيز السلام والاستقرار والأمن مبدأ أساسيا في سياستها الخارجية. ويتماشى ذلك النهج مع تعليمات جلالة الملك محمد السادس ويجعل تعددية الأطراف والتعاون الدولي الدعامة الأساسية للجهود الرامية إلى مكافحة تلك الآفة العالمية. والشراكة بين المغرب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دليل قوي على هذا الالتزام. وقد أدت تلك الشراكة المثمرة إلى إنشاء أول مكتب لبرنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا، بدعم كبير ومتعدد الجوانب من المملكة المغربية. وأدت تلك الشراكة أيضا إلى إطلاق منهاج عمل مراكش، وهو أول منبر للرؤساء الأفارقة لهيئات مكافحة الإرهاب والأمن في أفريقيا.

يتجسد أيضا التزام المملكة المغربية في رئاستها المشتركة لمجموعة التركيز الأفريقية التابعة للتحالف العالمي لهزيمة داعش، التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للجهود المتعددة الأطراف المنسقة والشاملة لمكافحة الأثر الضار للإرهاب في إفريقيا، وذلك بفضل نهج يقوده المدنيون. والمغرب بصفته رئيسا مشاركا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لثلاث دورات متتالية، من 2015 إلى 2023، فقد ساهم بنجاح في توجيه جهود المنتدى كمنصة حيوية للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، والعمل بتفانٍ وتصميم للدفاع عن قيم التضامن والتعاون الدولي المتعددة الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب ملتزم بهذه الجهود الجماعية بصفته رئيسا لمجموعة أصدقاء مكافحة الإرهاب، وعضوا في المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وهذان المنصبان دليل واضح على دور المغرب بصفه عضوا فاعلا ومسؤولا في المجتمع الدولي في حربه ضد الإرهاب والتطرف. ويمثِّلُ أيضا استجابة قوية لدعوة الولايات المتحدة الدول الأعضاء فيها إلى التعاون الكامل مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة آفة الإرهاب، تماشيا مع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

لا يزال الوضع الحالي الذي ينطوي على التهديد الإرهابي حرجا في جميع أنحاء العالم. بل إن الأمر أكثر مدعاة للقلق في أفريقيا، حيث جعل النشاط الإرهابي من منطقة الساحل مركزها الجديد. ويشكل الاتجاه المتزايد للنشاط الإرهابي في غرب أفريقيا تهديدا خطيرا ليس للقارة فحسب، بل أيضا لأمن بقية العالم في السنوات المقبلة.

ما فتئت الجماعات الإرهابية تهاجم الأهداف الضعيفة، وتقوم بالتجنيد وتمويل أعمالها عبر الإنترنت، واستغلال التكنولوجيات الجديدة

مثل الطائرات المسيرة والأصول الافتراضية. وفي ضوء التغيرات الحرجة في أساليب الجماعات الإرهابية، نواجه تهديدا متطورا يتطلب تطور الاستجابات العالمية أيضا لمراعاة التطورات الجديدة في هذه الآفة.

بينما نرحب باتخاذ القرار المتعلق بالاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء (القرار 298/77)، مع عناصر جديدة تعزز الأحكام السابقة، نأسف أيضا لأن بعض مقترحاتنا تتعلق بحصول الإرهابيين على التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الطائرات المسيرة، وتتعلق أيضا بتزايد ملحوظ في خطاب الكراهية، ضمن الأطر الدينية أو العرقية على نحو خاص، لم يتم طرقها في هذا القرار. وبعد هذه الاستعراضات الثمانية التي تجرى كل سنتين، من الحيوي ألا نفقد الزخم، وأن نتوخى مكافحة الإرهاب، أيا كانت المنطقة الجغرافية، وبصرف النظر عن مرتكبيه أو المحرضين عليه أو ضحاياه، وأيا كانت الدوافع، بروح موحدة تركز على العناصر التي توحد، بدلا من تلك التي تفرق.

انطلاقا من روح الوحدة والزمالة هذه، التي تظل شرطا حيويا لا مندوحة عنه لانتصار تعددية الأطراف التي تجسدها الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، لا بد من تبرئة الأديان من أي صلة جوهرية مفترضة بالإرهاب والتصدي للوصم وخطاب الكراهية والعدوان البغيض على الناس من مختلف الأديان.

عند تنفيذ الاستراتيجية، من المهم تعزيز القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وضمان احترامهما ومراعاتهما، عن طريق بناء القدرات الوطنية. ومن المهم أيضا الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة، كيانات الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والزعماء الدينيين، والشباب، والنساء، وإشراكهم في استراتيجيات وسياسات مكافحة الإرهاب التي تتبعها الدول الأعضاء، مع مراعاة الحقائق والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بكل تنوعها.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر أن المغرب، في التزامه الراسخ والقوي بمكافحة شر الإرهاب، على الصعيدين الدولي والإفريقي، الذي تعرض لعمل إرهابي متزايد تغذيه وفرة الجماعات المسلحة، ما برح مكرسا لتعددية الأطراف والتعاون الإقليمي والدولي، وروح المسؤولية والتوافق اللذين ينبغي أن نهتدي بهما جميعا لكي يحفزا عملنا من أجل عالم أفضل وأكثر أمانا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن استهل بياني بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم العامة بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

نود أيضا أن نعرب عن خالص تقديرنا للسفيرين روبرت كيث راي وطارق الأدب على قيادتهما المتينة، وللبعثتين الدائمتين لكندا وتونس على تفانيهما طوال العملية التي أدت إلى اتخاذ القرار المتعلق بالاستعراض الثامن للاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء (القرار 298/77) (انظر A/77/PV.80).

ما برح وفدي يشارك مشاركة بناءة في عملية التفاوض برمتها. ونلاحظ أنه تم الإعراب عن آراء متباينة خلال المفاوضات، ولم تتجسد جميعها في القرار المتخذ. ومع ذلك، نرحب باتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء لأننا نعتقد أن روح توافق الآراء بشأن القرار تمكننا من الإعراب عن إرادتنا الموحدة والتزامنا بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ترحب اليابان بإدراج صيغة تشير إلى قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونشدد على أن ذلك قرار تاريخي، لأنه يقف عند مفترق تقاطع بين الأنشطة الإنسانية وتدابير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ونؤكد من جديد أيضا أن جزاءات مجلس الأمن أداة هامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما.

وترحب اليابان أيضا بالصياغة الواردة في القرار بشأن ضمان بذل جهود المتابعة المناسبة بشأن إعلان كيوتو من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في عام 2026. وهذا أمر في غاية الأهمية لضمان أن نعمل، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على تحديث سياساتنا باستمرار في ضوء التحديات العالمية الناشئة في مجال منع الجريمة ومكافحة الإرهاب.

نؤكد مجددا أهمية حقوق الإنسان ونوع الجنس ودعم سيادة القانون. فهي تشكل الركيزة الرابعة للاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب وجزء لا يتجزأ من تنفيذها الفعال والشامل. وفي هذا السياق، نتطلع إلى مواصلة مناقشة كيفية تحسين الشفافية والفعالية فيما يتعلق بإدماج كيانات الأمم المتحدة للعناصر الشاملة للاستراتيجية.

ونود أن نشيد بالميسرين المشاركين على نهجهما الشامل طوال عملية التفاوض. وهي عملية أتاحت لنا فرص الاستماع إلى أصوات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والنظر في مجموعة متنوعة من الآراء التي نعتقد أنها كانت حاسمة عند مناقشة استعراض الاستراتيجية.

أخيرا، نؤكد مجددا أن معالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر والإجحاف، أمر لا غنى عنه في مكافحة الإرهاب. وتعتقد اليابان أن هذا يتطلب نهجا للأمن البشري لحماية الناس وتمكينهم من خلال معالجة شاملة ومنسقة للتحديات، كي لا يتخلف أحد عن الركب. وتحقيقا لهذه الغاية نتطلع إلى إجراء مناقشات في المستقبل.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازي للضحايا والأسر الثكلى التي فقدت أحباءها في الهجوم الإرهابي الشنيع على مدرسة في أوغندا في 17 حزيران/يونيه 2023. ويذكرنا هذا الهجوم الجبان مرة أخرى بأن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره شر محض، بغض النظر عن الدوافع وراء هذه الأعمال. وينبغي تقديم مرتكبي هذه الهجمات ومؤيديها إلى العدالة.

من المؤسف أن البعض بيننا، بدافع برامجهم السياسية الضيقة، سيبحثون عن سبب لتبرير هذه الأعمال. وبسبب هذه الدول، يتضاءل التصميم العالمي على مكافحة الإرهاب. وبسبب هذه الدول، وقع هجوم مومباي الإرهابي، وبسبب هذه الدول، حتى بعد 15 عاما من ذلك الهجوم، لا يزال أولئك الذين دبروه يتجولون مع الإفلات من العقاب، في كنف الدولة بالكامل. وعلاوة على ذلك، وبغية صرف انتباه المجتمع الدولي عن خططها الشائنة، تسعى هذه الدول إلى رسم صورة لها تظهر أنها ضحية للإرهاب.

ومن المؤسف جدا أن يستمر المجتمع الدولي في التسامح مع سلوك هذه الدول بدلا من مساءلتها عن أعمالها. ومن المؤلم حقا أن نلاحظ أنه بدلا من نبذ عملية الكيل بمكيالين، تُلبى مطالبهم، على حساب الدول الأخرى التي ما فتئت تبذل كل ما في وسعها وتسهم إسهاما مخلصا في تعزيز الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

ما برحت الهند تواجه الإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه الدولة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهي تدرك التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية التي يجرها ذلك على الناس. وفي مسار إيجابي، تدعم الهند – على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف – الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مواجهة هذه الآفة ومكافحتها.

تعتبر الهند مكافحة الإرهاب من بين الأوليات العليا للأمم المتحدة. وبتلك الروح، استضافت الهند اجتماعا خاصا للجنة مكافحة الإرهاب في مومباي ونيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر للتركيز على التهديد المتزايد باطراد الذي يجلب ساحة المعركة الإرهابية إلى منازلنا. ولا شك أن الفوائد الكبيرة للتكنولوجيات الجديدة، تنطوي على خطورة إمكانية إساءة استخدامها من جانب الجهات الفاعلة الإرهابية. وقد استغلت الجماعات الإرهابية عالمية بعض هذه التكنولوجيات وعدم الكشف عن هويتها لنشر دعايتها ورواياتها الكاذبة وكراهيتها؛ وتوظيف كوادر جديدة؛ وجمع الأموال ونقلها؛ والتخطيط لأنشطة إرهابية.

ووفر إعلان دلهي، الذي اعتمدته لجنة مكافحة الإرهاب، خريطة طريق للتصدي لهذا الخطر. ولذلك، كان من المخيب للآمال للغاية أن نلاحظ أن الميسرين المشاركين في الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لم يتجاهلا فقط الدعم والثقة القويين اللذين أبداهما وفدي لجهودهما منذ البداية، بل تصرفا أيضا بطريقة غير شفافة وغير تشاورية ومنحازة، ووضعا استثناء لمراعاة شواغل أحد الوفود، بينما تجاهلا تماما إسهامات وفدي وشواغله.

لا نفهم الأسس الموضوعية التي استندا إليها في إسقاط الإشارة إلى وثيقة من وثائق مجلس الأمن اعتمدت بالإجماع، بينما احتفظا بعدة إشارات مماثلة في الوثيقة. لقد اختار الميسران المشاركان طريقا

لوضع وفدي في حالة صعبة، مما يجبرنا على قبول نتيجة لا يستحقها عموم الأعضاء. ولم يتركا لنا أي خيار سوى أن ننأى بأنفسنا عن هذه الوثيقة تماما. لم نختر هذا الطريق عن طيب خاطر. ومما يؤسف له أنه فرض علينا. وكان من الممكن بالتأكيد تفادي ذلك لو عمل الميسران المشاركان بحسن نية وبإنصاف مع الجميع.

لقد أبرز وفدي أنه إذا استسلم الميسران المشاركان للضغوط، فسرعان ما ستفقد هذه الوثيقة موضوعيتها. وما كان إسقاط الإشارة إلى إعلان دلهي سوى مثال على ذلك. والأولويات الزائفة التي تروج لها هذه الوثيقة، سواء في شكل التركيز المفرط على التهديدات الجديدة والناشئة في محاولة لتخفيف التركيز عن الإرهاب المتشدد أو نهجها المتحيز نحو الاعتراف بالهجمات ضد الديانات الإبراهيمية فقط وتجاهل الديانات الأخرى، وهذه من بين المسائل الأخرى التي لا يقبلها وفدي. أما نحن من جانبنا، فستواصل الهند الدفاع عن صوت الشمولية والموضوعية والحياد والشفافية في خطاب مكافحة الإرهاب هنا في الأمم المتحدة.

ستواصل الهند مكافحة الإرهاب. إن قوتنا في مكافحة الإرهاب ستزداد. وستظل إجراءاتنا في الأمم المتحدة تسترشد بخطة العمل المكونة من ثماني نقاط لمكافحة الإرهاب، وهي خطة اقترحها وزير خارجيتنا، السيد جايشانكار، في كانون الثاني/يناير 2021، عندما تكلم في مناقشة بمناسبة الاحتفال بمرور 20 عاما على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وأجد من الضروري أن أذكر أربع من تلك النقاط لتذكير الوفود بمخاطر النهج المتصدع إزاء الإرهاب.

أولا، يتعين علينا حشد الإرادة السياسية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن إيجاد أي مسوغ للإرهاب – لا أعذار ولا شكوك. ومن المؤكد أنه لا يمكن تمجيد أي عمل إرهابي.

ثانيا، يتعين علينا مكافحة المعايير المزدوجة. فالعمل الإرهابي هو عمل إرهابي. وينبغي ألا يؤيد أي شخص استخدام أي مسوغ له. إن التمييز بين الطيب والخبيث لا يتم إلا لخدمة المصالح الخاصة. ولا يمكننا أن نسمح بذلك إلا على مسؤوليتنا الخاصة.

ثالثا، يتعين علينا تعزيز الموضوعية والشفافية في أساليب عمل نظم جزاءات مجلس الأمن بغية ضمان الإدراج الناجح للمقترحات الحقيقية للإدراج الموضوعي، مقترحات تستند إلى الأدلة. في هذا اليوم وهذا العصر من المساءلة والشفافية، هل يمكن أن يكون لدينا مقترحات إدراج حقيقية محظورة بدون إبداء أي سبب لذلك؟ ومن ناحية أخرى، هل يمكننا أن نسمح بطرح المقترحات تحت ستار عدم الكشف عن الهوية؟ تلك هي بعض الثغرات الصارخة التي يجب أن نسدها إذا أردنا أن نجعل نظم الجزاءات تتناسب مع الغرض.

رابعا، يتعين علينا تثبيط التفكير الإقصائي وتوخي الحذر من المصطلحات الجديدة والأولويات الزائفة. إن الاتجاه المتزايد المقلق لإدخال الخوف من الدين أو نوع واحد من الدين عن غير قصد في خطاب الإرهاب هو منحدر زلق من الأفضل تحاشيه. أود أن أختتم بياني بالتذكير بكلمات رئيس الوزراء ناريندرا مودي، التي نُقلت خلال مؤتمر ”لا أموال للإرهاب“، الذي انعقد في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر، وجاء فيها:

> ”إننا نعتبر هجوما واحدا أكثر من اللازم، وحياة واحدة فقدت واحدة أكثر من اللازم. لذلك، لن يهدأ لنا بال حتى يتم اجتثاث الإرهاب من جذوره“.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أعرب عن خالص تقدير وفدي للممثلين الدائمين لكندا وتونس لدى الأمم المتحدة، بصفتهما ميسرين مشاركين للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن السلفادور، بوصفها عضوا مؤسسا وموقعا على ميثاق الأمم المتحدة، ما انفكت ملتزمة التزاما راسخا بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وداعمة لها دون قيد أو شرط. ولذلك، يكرر بلدي إدانته القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره – أيا كانت دوافعه وأينما ارتكب ومتى ارتكب وأيا كان مرتكبوه.

كما ذكرنا من قبل، فإن الإرهاب آفة دائمة التغير تتطلب بشكل متزايد من الدول والأطراف الفاعلة المعنية أن تعزز اتخاذ تدابير وقائية

أكبر. ويرحب وفدي بإعلان دلهي الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، فهو يبرز حتمية تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لمنع الإرهاب.

نعتقد أن تعزيز برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء وضرورة الحفاظ على استدامة الموارد التي تعزز تنفيذها أمران حاسمان لتيسير تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في سياق هذه التهديدات الناشئة.

وكما ذكر وفدي من قبل، نرى من الضروري أن نشير دائما في إطار الاستراتيجية إلى القلق العميق من الفائدة المحتملة للإرهابيين من الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص والمخدرات.

تعرف المنظمات الإرهابية، في إطار تشريعاتنا الوطنية وفقهنا القضائي الوطني، بأنها جماعات ذات هيكل محدد تنشئ عرى مترابطة، وتسلسلا هرميا، وانضباطا، ووسائل كافية لاستخدام أساليب عنيفة أو غير إنسانية يقصد بها عمدا بث الرعب وانعدام الأمن وإشاعة الذعر بين السكان. ولهذا السبب، تشجع السلفادور دائما بذل أقصى الجهود لمكافحة الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال وضع تدابير لمراقبة عمليات عبور الحدود البرية غير المأذون بها بغية منع الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية من دخول البلد ومغادرته بغرض القيام بنشاط إجرامي. وقد عزز بلدي تنفيذ الاستراتيجية، وخاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين في مختلف مجالات التحقيق في شرطتنا المدنية الوطنية وتخصيص الموارد لتعزيز تفعيلها. والسياسة الرئيسية وراء تلك الجهود تتمثل في خطة السيطرة على الأراضي التي تنفذها حكومة السلفادور. لقد استعاد أبناء شعب سلفادور ثقته في المؤسسات الأمنية للدولة إلى درجة أصبح عندها يشعر بأن بإمكانه الإبلاغ عن الإرهابيين الذين يحاولون الاختباء داخل مجتمعاته.

ومما لا يمكن إنكاره أن النضال ضد الإرهاب بشتى أشكاله، بما في ذلك صلته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا يمكن خوضه بدون تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما بين الدول. لذلك، يرحب بلدي بنص الاستراتيجية الخاصة بضرورة تعزيز التعاون على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لزيادة التصدي للتحدي من أجل الإسهام في تطوير قدرات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود، فضلا عن دعم جهود الدول للتحقيق في الشبكات الإجرامية ومقاضاة مرتكبيها وتعطيلها وتفكيكها، وفقا للقانون الدولي، وفي المقام الأول، احترام جميع أحكام القوانين المحلية لكل دولة.

في الختام، يؤكد وفدي من جديد التزامه الراسخ بمتابعة الاستعراضات المقبلة للاستراتيجية، ويغتنم هذه الفرصة للترحيب بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتكرار دعوتنا إلى ممارسة الاستمرار في توفير مزيد من التوجيه لبرامج بناء القدرات التي تعالج الواقع والحالة الخاصين بمنطقة أمريكا الوسطى.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الإرهاب العالمي، الذي يتسم بالعنف العشوائي لبث الخوف وتحقيق أهداف سياسية، يشكل تهديدا كبيرا للسلم والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي. وما برحت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، منذ إنشائها في عام 2006، أداة هامة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وباعتماد الاستراتيجية وتنفيذها، فقد اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إطار استراتيجي وتنفيذي مشترك بشأن هذه المسألة، مما يبعث برسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبول عالميا بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مكان ارتكابه، والجهة التي ترتكبه، والغرض من ارتكابه.

بالنظر إلى اعتماد الاستعراض الثامن للاستراتيجية المهمة (القرار 298/77)، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، تطور المشهد السياسي والاجتماعي والتكنولوجي العالمي يؤثر بطبيعة الإرهاب، ومظاهره وطريقة عمله وأثاره. لطالما كانت التوترات واستمرار الصراعات الجيوسياسية من العوامل الرئيسية المساهمة في ظهور الإرهاب ونموه. إن زعزعة استقرار المناطق، وفراغ السلطة، والانقسامات الطائفية، وانتشار الأسلحة، والاستقطاب الإيديولوجي كلها

تهيئ مجتمعة ظروفا مواتية لازدهار المنظمات الإرهابية. ويوفر آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية (A/77/718) أفكارا قيمة عن الاتجاهات الحالية، ويلقي الضوء على الطابع المتطور للإرهاب في تلك السياقات. علاوة على ذلك، أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الظروف الراهنة المفضية إلى الإرهاب وفرضت تحديات جديدة. أصبحت التقنيات الجديدة والمنصات الاجتماعية عبر شبكة الإنترنت أدوات للجماعات الإرهابية لتوسيع نطاق وصولها وتأثيرها. وفي ضوء ذلك، من الحيوي التشديد على ضرورة بناء قدرات وكالات مكافحة الإرهاب وتعزيز المشاركة مع قطاع الإنترنت، ويشمل ذلك مقدمي خدمات الإنترنت ومنصات الاتصال القائمة على الإنترنت لمواجهة مسؤوليتهم في مكافحة التطرف والإرهاب عبر الإنترنت.

ثانيا، تتطلب جهود مكافحة الإرهاب نهجا شاملا يتجاوز المجالات التقليدية للأمن وإنفاذ القانون. فنحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مع التركيز على إنشاء مجتمعات شاملة توفر الفرص لجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم، ومعالجة المظالم والتهميش والإجحاف والتمييز. وبتوفير المساواة في الحصول على التعليم والعمل واحترام التنوع، يمكننا تعزيز بيئة أقل ملاءمة للتطرف. وبالمثل، تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الإرهاب التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لتعزيز تبادل المعلومات والأمن السيبراني وحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

ثالثا، تتطلب مكافحة الإرهاب تعاونا دوليا. إذ أن تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل أفضل الممارسات وتنسيق الجهود بين الدول مسألة في غاية الأهمية للتصدي بفعالية للتهديدات العابرة للحدود. إن المبادرات التعاونية، مثل العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وبرامج بناء القدرات والأطر المتعددة الأطراف، كلها تعزز قدرتنا الجماعية على منع الأنشطة الإرهابية والتصدي لها. وفي ذلك السياق، نعرب عن امتناننا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية على تعاونها الوثيق مع فييت نام ومساعدتها لها فيما يتعلق ببرامجنا لبناء القدرات.

لقد أصبح الإرهاب والتطرف تهديدين عالميين يؤثران على البلدان في جميع أنحاء العالم، وفييت نام ليست استثناء. فقبل عشرة أيام، وقع حادث مؤلم في مقاطعة داك لاك في فييت نام، حيث استخدمت جماعة مسلحة أسلحة نارية من المستوى العسكري وأسلحة مرتجلة لتنفيذ سلسلة من الهجمات الإرهابية الدموية، مما أسفر عن فقدان تسعة أرواح بريئة، بمن فيهم مسؤولون محليون. لقد أظهر الجناة قسوة في عنفهم واستخفافا تاما بالحياة البشرية. ولجأوا إلى خطف المركبات واستهداف المدنيين وقتلهم وأخذ رهائن. ولا بد من الإدانة الشديدة للأفراد المسؤولين والمنظمات المسؤولة عن تلك الأعمال الشنيعة، ومن يقفون وراءها، ومعاقبتهم على النحو الواجب.

كما ذكر وفدي بوضوح في مناسبات عديدة، فإنه يكرر بأشد العبارات إدانة فييت نام للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما ارتكب وأيا كانت أغراضه. ونتطلع إلى دعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة وتعاونها الوثيق في التحقيق الجاري وفي منع وقوع أعمال إرهابية مماثلة في المستقبل.

السيدة مراد (لبنان) (*تكلمت بالفرنسية*): يشكر وفدي الميسرين المشاركين، السفيرين الأدب وراي، وخبرائهما. من الجدير بالذكر أن لبنان يرتبط بعلاقة خاصة مع كلا البلدين. فلدينا تراث مشترك مع تونس، وكندا موطن شتات لبناني ديناميكي.

إن اعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء (القرار 298/77) مؤشر واضح على الدور الذي تؤديه تعددية الأطراف في مكافحة تلك الآفة.

ويعلم الأعضاء أن بلدي من أشد البلدان تضررا من الأعمال الإرهابية. ويفيد التقرير السنوي عن مؤشر الإرهاب العالمي في أحدث إصدار له بأن التطرف الديني أصبح الدافع الرئيسي للأعمال الإرهابية. ويشير التقرير إلى 000 18 حالة وفاة ناجمة عن أعمال إرهابية بين عامي 2021 و 2022 – بزيادة قدرها 60 في المائة مقارنة بعام 2020. ووفقا للتقرير نفسه، يمكن أن تُعزى نسبة 66 في المائة من تلك الوفيات الناجمة عن العنف إلى أربع منظمات إرهابية في جميع أنحاء العالم.

من المؤكد أن الإرهاب ليس ظاهرة حديثة، بيد أننا نشهد منذ بعض الوقت تطورا مقلقا جدا لهذه الظاهرة من قبيل التجنيد الفعال بشكل متزايد والطابع الدولي الذي يتسم به، وآلة دعاية جيدة التجهيز، تستخدم أحدث التكنولوجيات وأساليب العنف التي لم يسبق لها مثيل، فضلا عن التكافل بين الإرهاب وأنواع أخرى من الجريمة الدولية. ويتسم كل ذلك بالتعصب المطلق والازدراء التام للقانون الدولي وقواعده. بعض المنظمات مدفوعة بمثل هذا الغضب المدمر والمميت لدرجة أنها لا تتردد في ارتكاب جرائم على نطاق واسع ضد الإنسانية. وفي ضوء هذا التحدي الواسع النطاق المتعدد الجوانب، يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي متعددة الجوانب ومتنوعة أيضا، إذا أريد لها أن تكون فعالة.

ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب حجر الزاوية في الآليات الدولية لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن القدرة على محاكمة إرهابيين معينين في المحكمة الجنائية الدولية لن تبرهن على فعالية العدالة الدولية فحسب، بل ستبعث أيضا برسالة قوية إلى الإرهابيين مفادها أنهم لا يستطيعون الإفلات من العدالة الدولية، حتى وإن لم يكونوا جزءا من دولة معينة أو هيكل عسكري محدد. وينبغي ألا ننسى أن أحد أهداف المنظمات الإرهابية هو إنشاء أراض محايدة – مناطق معزولة عن القانون الدولي والنظم القانونية الدولية حيث يمكن أن تتمتع بالإفلات التام من العقاب وترتكب الانتهاكات والتجاوزات من جميع الأنواع. ويجب أن نبين لهم أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع المجالات التي يصبح فيها غياب القانون هو القاعدة.

(تكلمت بالإنكليزية)

يواجه العالم اليوم مجموعة من التحديات، وكلها تتطلب عملا حاسما وتضامنا عالميا. ويبرز النهج التصاعدي، الذي يعالج الأسباب الجذرية للظروف القاسية في أحزمة البؤس، وإشراك المنظمات الشعبية جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية الدولية والشراكات التآزرية، كونه أمرا حتميا وعاجلا. والأحداث الأخيرة تذكرة قوية بالحاجة إلى ترسيخ الاستقرار السياسي على الفرص ومستويات المعيشة اللائقة.

الأدلة كثيرة. وقد شهدت تسعة من كل 10 بلدان ذات أدنى مؤشرات التنمية البشرية صراعات وهجمات إرهابية في السنوات العشرين الماضية. ومن الجدير بالذكر أن البلدان التي تواجه إجحافا صارخا وذات مؤسسات ضعيفة معرضة بشكل متزايد لخطر الأنشطة الإرهابية. كذلك فإن سوء توزيع الثروة والافتقار إلى ما يكفي من الوظائف والفرص والحريات، ولا سيما بالنسبة لعدد كبير من الشباب، يمكن أن يزيد من خطر عدم الاستقرار. ولا يلجأ جميع الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى العنف، غير أن الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يمكن أن يسهم في اندلاع العنف والهجمات الإرهابية أو إطالة أمدها.

في الختام، لا بد من التذكير بأن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم مساواة الإرهاب بأي حال من الأحوال بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وهو حق متجذر في القانون الدولي، في محاولة لسحق التطلعات المشروعة للشعوب في تقرير المصير.

السيدة نياويرا (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد كينيا بالميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لكندا وتونس، على قيادتهما خلال عملية التفاوض، وتهنئ جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

خلال عملية التفاوض، شددت كينيا على أهمية الاعتراف بأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تصبح فعالة عند إشراك الناس بشكل فعال على الصعيدين دون الوطني والمجتمعي وتمكّن من إيجاد حلول مؤثرة تبادر بها الجهات المحلية وتناصرها وتمسك بزمامها بيدها، مما يُمكّن من اتخاذ تدابير شاملة ومستدامة بقيادة المجتمع المحلي تستجيب للاحتياجات المحلية وتراعي الاعتبارات الثقافية وتتماشى مع التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية. ونشكر جميع الوفود على تأييدها لذلك الاقتراح.

يوضح النموذج الكيني لمنع التطرف العنيف ومكافحته مزايا المشاركة الشعبية والتدخلات التي يقودها المجتمع في إنشاء الملكية

المحلية والشراكات والاستدامة والتعلم من الأقران. يتكشف التطرف داخل المجتمعات، وغالبا ما يستغل نقاط الضعف والمظالم المحلية. لذلك، من الحتمي أن تكون الاستجابات محددة السياق لبناء المرونة الجزئية ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية المحددة التي يستهدفها المتطرفون. يواجه نموذج كينيا اللامركزي لمنع التطرف العنيف ومكافحته هذا التحدي من خلال تركيزه على تمكين المجتمعات من فهم التهديدات الناشئة داخلها والاستجابة لها على نحو أفضل، وتعزيز القدرات على المستويات دون الوطنية ومعالجة دوافع التطرف.

إن خطر الإرهاب لا يتراجع. فقد اكتسبت الجماعات الإرهابية مستوى من التحمل والمرونة والقدرة على التجدد بحيث استنزف الموارد ووسع القدرات والعزيمة العالمية. وتستفيد المجموعات أيضا من تغيير الأولويات العالمية واستغلال مواطن الضعف المتآزرة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، وأزمة المناخ، وتزايد جوانب الهشاشة، والأوبئة، والصراعات، وغيرها من العوامل لكي تتعزز وتتوسع.

أصبح المأزق اليوم أكثر وضوحا في قارتنا أفريقيا التي أصبحت للأسف بؤرة النشاط الإرهابي. ثمة دوافع متعددة للتطرف، تشمل السكان الشباب المحرومين من التعليم والعمل بأجر والصوت السياسي؛ ومن المتوقع أن يؤدي الفقر والإجحاف والسواعد غير المنضبطة، والظلم وسوء الحكم والفساد إلى زيادة حجم الخطورة في المستقبل.

لقد تطلبت تلك التحديات نُهجا ابتكارية متعددة الأطراف تستجيب لخطر داهم. إن اعتماد الاستراتيجية التطلعية يتصدى لذلك التحدي ويتصدى بفعالية للتهديد العالمي للإرهاب. ويؤكد مجددا القرار الذي اتخذناه بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عزمنا المشترك على التصدي للطرق الدينامية التي يتحور بها ذلك الخطر والتزامنا المشترك باتخاذ إجراءات قوية متعددة الأطراف نحو تحقيق مستقبل خال من الإرهاب.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يرحب وفدي باتخاذ القرار 298/77، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود أيضا أن نعرب عن خالص امتناننا للميسرين المشاركين، السفير روبرت راي، ممثل كندا، والسفير طارق الأدب، ممثل تونس، وفريقيهما على جهودهم الدؤوبة في تيسير المشاورات وتحقيق توافق الآراء.

من المجدي حقا أن تتكلم الجمعية العامة بصوت واحد جهور ضد الإرهاب. وخلال عملية الاستعراض الثامنة، وعلى الرغم من بعض الاختلافات، سعت جميع الدول الأعضاء، بروح الشراكة، إلى التوصل إلى توافق في الآراء، وسعت إلى جعل القرار وثيقة حية بتكيفه مع الواقع المتغير لمشهد الإرهاب العالمي. إن وفدي إذ يأخذ ذلك في الحسبان، يود أن ينوه ببعض عناصر قرار الاستعراض الثامن التي ينبغي أن نحيط علما بها على النحو الواجب.

أولا، يؤكد مجددا القرار الجديد أهمية تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع بطريقة متكاملة ومتوازنة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام أكبر للتنفيذ العادل لجميع أركان الاستراتيجية مع ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

ثانيا، نتشاطر الشواغل المتعلقة باستخدام شبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية. وبغية منع إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة، نحن ملتزمون بالعمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. في هذا الصدد، نشجع على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب.

ثالثا، نحيط علما بجهود اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لتعزيز التنسيق والاتساق في أعمال مكافحة الإرهاب. ونتوقع أيضا أن نرى مزيدا من التقدم في تقارير الأمين العام المقبلة لضمان التنفيذ الشامل والمتوازن والمتكامل للاستراتيجية.

أخيرا، نشارك الآخرين في التشديد على ضرورة تقديم مساعدة ملموسة إلى الدول الأعضاء من أجل بناء القدرات. ونقر بالجهود الجارية التي يبذلها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وكيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب؛ غير أنه من المستصوب أن ينفذ المشروع بمزيد من الفعالية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا ولا بلدا في مأمن من الهجمات الإرهابية. ولذلك، يجب أن نقف معا لاجتثاث الإرهاب جماعيا. وستضاعف جمهورية كوريا أيضا بذل قصارى جهدها للاضطلاع بدورها في تحقيق عالم خال من الإرهاب.

السيد ليباز (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أعرب عن إدانة بلدي القوية للهجمات الإرهابية الجبانة التي ارتكبت مساء يوم الجمعة في غرب أوغندا، مستهدفة الطلاب الأبرياء في مدينة مبوندوي. وتتقدم الجزائر بالتعازي والمواساة المخلصة إلى أسر ضحايا تلك الجريمة البشعة وتعرب عن تضامنها الكامل مع حكومة أوغندا وشعبها. ويود وفدي أن يكرر في هذا الصدد إدانته القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك التصرفات والأنشطة التي تدعم الإرهاب أو تشجعه أو تبرره أو تروج له بشكل مباشر أو غير مباشر.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80).

نهنئ الممثلين الدائمين لتونس وكندا على جهودهما الضخمة وقيادتهما الجيدة في المشاركة في تيسير عملية الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لهما في ذلك الصدد.

ونعرب عن تقديرنا لمختلف المجموعات الإقليمية والوفود التي شاركت بهمة في مختلف جولات المفاوضات خلال استعراض الاستراتيجية من خلال مقترحاتها ومناقشاتها الرامية إلى التوصل إلى نص متوازن يجسد الحقائق والتغيرات على أرض الواقع منذ استعراضنا السابق. ونعمل حاليا على تحقيق تلك الممارسة على النحو الواجب وبانتظام في كفاحنا ضد آفة الإرهاب بمعالجة أسبابه وجذوره وسد الطريق أمام أي عمل أو ممارسة تفضي إليه.

ترحب الجزائر أيضا بجهود الأمين العام في تعزيز عمل الأمانة العامة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تحت القيادة المتحمسة لوكيل الأمين العام فورونكوف.

نشدد مرة أخرى، في ذلك الصدد، على دعمنا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وعمليات استعراضها. وتوفر الاستراتيجية نهجا شاملا، من منع الإرهاب ومكافحته إلى معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب وتعزيز قدرة الدول والأمم المتحدة على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولا يزال من الحيوي التشديد على أهمية توحيد الجهود في إطار الاستراتيجية من خلال تعزيز التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب.

إن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يقينا يكتسي أهمية قصوى في سياق التهديد المتزايد للإرهاب، يؤكد من جديد مرة أخرى موقفنا المبدئي ويتصدى للتحديات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف وأي إجراءات أخرى نحتاج إلى اتخاذها بشكل جماعي للتصدي بفعالية لتلك التهديدات.

بالطبع، نؤيد تماما الاستراتيجية، فضلا عن تنفيذها المتوازن بجميع ركائزها الأربع. وبالنسبة لوفدي، من المهم في ذلك الصدد أن نحافظ على المبادئ المتعلقة باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. ومن المهم أيضا أن نعترف بالدور الرئيسي للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب وأن نرفض كراهية الأجانب وكراهية الإسلام، وأيضا أي محاولة للمساواة بين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والإرهاب. ونشدد أيضا على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفعل كل ما في وسعها لحل الصراعات، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ومواجهة القمع، والقضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والرخاء العالمي وحقوق الإنسان للجميع.

يؤكد مجددا وفدي أهمية التصدي للتحديات الناشئة والتركيز عليها، مثل إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، فضلا عن تمويل الإرهاب، بما

في ذلك الفدية المدفوعة للإرهابيين والصلة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، ولا سيما إسهام الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها في تمويل الجماعات الإرهابية.

من المهم أيضا إبراز دور مكتب مكافحة الإرهاب في تنفيذ الاستراتيجية، فضلا عن أهمية تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية في هذا المجال. وينبغي لهذه الكيانات أن تؤدي دورها في بناء القدرات على الصعيد الإقليمي وأن تقدم دعمها الكامل للصكوك والهيئات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

إن الجزائر، التي عانت من آفة الإرهاب، تقف في طليعة الكفاح ضد الإرهاب وتبقي على مستوى عال من اليقظة والالتزام بتلك المكافحة. وينصب التركيز أساسا على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الموجهة نحو مكافحة عوامل الاستبعاد والتهميش والإجحاف الاجتماعي، التي كثيرا ما تستغلها الدعاية الإرهابية لأغراض التعبئة والتجنيد. ويشكل تأمين حدودنا ومواصلة مكافحة الإرهاب المتبقي أيضا جزءا من استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة الإرهاب.

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتنفيذ مختلف ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعملت أيضا على الصعيدين الثنائي والجماعي لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وتنسجم جهود الجزائر في هذه المجالات مع الركائز الأربع الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إن الجزائر، بالإضافة إلى مشاركتها في الأمم المتحدة، تلتزم التزاما واضحا بمكافحة الإرهاب في عملها في إطار المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية الأخرى التي تشارك فيها.

تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في ذلك الصدد. ولا تزال سائر مبادرات وترتيبات الأمن الجماعي للاتحاد الأفريقي، مثل آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقرهما في الجزائر العاصمة، يقومان بدور مهم في بناء قدرات أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والجزائر، بوصفها عضوا مؤسسا للاتحاد الإفريقي، تساهم بنشاط في تحفيز عمل المؤسسات الإفريقية وتعزيز الآليات التي أنشأها الاتحاد الإفريقي لمواجهة عودة التهديدات الإرهابية إلى إفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، حيث يضطلع الرئيس عبد المجيد تبون بمسؤولياته بصفته نصيرا للاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

أما على الصعيد الوطني، فإن جهود الجزائر لمكافحة هذه الآفة تركِّز على المجالات التالية.

الأول، إطارنا القانوني الذي يشدد على تعزيز حكم القانون وسيادة القانون في جميع الظروف والتقيد بجميع الصكوك الدولية والإقليمية لمنع الإرهاب ومكافحته.

الثاني، تجريم تمويل الإرهاب والدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الصلات المثبتة بالبراهين والمرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الثالث، المعالجة القانونية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقا لقرار مجلس الأمن 2178 (2014).

الرابع، الحفاظ على مستوى رفيع من اليقظة داخل الأراضي الجزائرية وتعزيز التدابير العسكرية لتأمين حدودها.

الخامس، تنفيذ سياسة متعددة الأبعاد لمكافحة التطرف تجمع بين التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وضمان مشاركة المؤسسات العامة والمجتمع المدني، وفي المقام الأول، المواطنين الأفراد.

السادس، مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

والسابع، تعزيز التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وترد تفاصيل تلك الجهود في مساهمة الجزائر الخطية المنتظمة في تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر A/77/718).

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أرمينيا باعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). ونعرب عن تقديرنا للميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لكندا وتونس لدى الأمم المتحدة، وفريقيهما، على جهودهم القيمة في تيسير المناقشات بشأن ذلك القرار المهم. ونقر أيضا بعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا ملحا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين. إن التهديد الإرهابي العالمي ماضٍ في التكيف من خلال أساليب متقدمة وأكثر تطورا. استجابة للتحديات العابرة للحدود الوطنية التي يفرضها الإرهاب والتطرف العنيف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي ومن خلال العمل المنسق.

ولا تزال الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب واستعراضاتها المنتظمة تؤدي دورا مهما في تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وتساعد الاستراتيجية المجتمع الدولي على النهوض بمجموعة الأدوات الوقائية لجهود مكافحة الإرهاب. ويشمل هذا أيضا حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب بوصفها جزءا لا يتجزأ من أهدافه. وإذ نفكر مليا في السير قدما على الطريق، فهذه فرصة طيبة لتقييم جهودنا الجماعية والنظر في إنجازاتها وجوانب قصورها على حد سواء.

يتضمن القرار 298/77، بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية، عناصر مهمة، يمكن أن يعزز تنفيذها الفعال قدرتنا الجماعية على الصمود أمام مكافحة آفة الإرهاب، بما في ذلك إدراج عدة فقرات تتعلق بمسألة التصدي للتهديدات التي يشكلها تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويلهم وتنقلهم بين سائر المناطق، ولا سيما نقلهم إلى مناطق الصراع. وقد هيأ التقدم السريع للتكنولوجيات والأشكال الجديدة لتمويل الإرهاب والتدفق غير المشروع للأسلحة بيئة مواتية لوجود مقاتلين إرهابيين أجانب في كل منطقة تقريبا. وقد زاد المقاتلون الإرهابيون الأجانب من حدة الصراعات ومدتها واستعصائها على الحل. وفي العديد من المناطق، بما فيها منطقتنا، تورطوا أيضا في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم فظيعة وتدمير التراث الثقافي. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مهمة حاسمة تتمثل في مضاعفة جهودها بغية مكافحة ذلك الاتجاه المفزع. وأي محاولة لاستخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب كأداة ينبغي إدانتها بحزم. ومن شأن التعاون الدولي الفعال أن يساعد على اتخاذ خطوات عملية بشأن كيفية حرمان الجماعات الإرهابية والجهات الراعية لها من القدرة على تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويلهم ونقلهم.

ما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء مظاهر التمييز والعنف النابعة من التعصب وكراهية الأجانب وانتشار خطاب الكراهية. وأي محاولة لتبرير أفعال الذين يُلْهِمون أو يرتكبون الإرهاب أو التطرف العنيف، وكذلك أولئك الذين يحرضون على جرائم الكراهية والعنف، تنبغي إدانتهم إدانة حاسمة لا لبس فيها على جميع المستويات. ومن شأن تعزيز آليات الإنذار المبكر لتحديد حالات التحريض على الكراهية والتعصب على أسس عرقية ودينية برعاية الدولة أن يرسي الأساس لاستجابات دولية ملموسة في الحالات التي يوجد فيها خطر ارتكاب جرائم فظيعة ضالعة فيها جماعات إرهابية.

أثبتت الجماعات الإرهابية قدرتها على استغلال التقدم التكنولوجي وإساءة استخدام الأدوات الرقمية لتحقيق أهدافها. وتتطلب الاستجابة لذلك جهودا جماعية تطلعية من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية، لتعزيز قدرات هيكل مكافحة الإرهاب على مواكبة تلك التهديدات الناشئة.

لا تزال أرمينيا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وتشارك بهمة في الأنشطة الدولية والإقليمية لتحقيق تلك الغاية. ونعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الشامل لاتفاقيات مكافحة الإرهاب وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، اتخذنا عددا من التدابير العملية لمنع حرية تنقل الإرهابيين ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، تماشيا مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة

الإرهاب، وقرارات المجلس ذات الصلة، والالتزامات الأخرى بمكافحة الإرهاب. إن مكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز مراقبة الحدود، وتحديث تشريعات مكافحة الإرهاب، وزيادة قدرات إنفاذ القانون من المجالات المهمة في سياستنا الوطنية لمكافحة الإرهاب.

إن تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم إلى مناطق الصراع في منطقتنا تم توثيقه واعترفت به على نطاق واسع وكالات إنفاذ القانون في عدة بلدان، وأبلغ عنه مراقبون مستقلون ومنافذ إعلامية على نطاق واسع. ومعروف جيدا من قام بتجنيد ونقل آلاف الإرهابيين الأجانب، في انتهاك لعدد من قرارات مجلس الأمن. وتسلم أرمينيا بالدور المهم الذي تضطلع به لجان الجزاءات التابعة للمجلس في ضمان مساءلة الكيانات والأفراد الإرهابيين، وتقييم التهديد الإرهابي العالمي المتطور في مختلف المناطق، ورصد امتثال الدول الأعضاء لنظم الجزاءات.

نقدر أيما تقدير التعاون في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تضطلع بدور محوري في تعزيز وتيسير التعاون، بما في ذلك من خلال تقاسم أفضل الممارسات وبناء قدرات أقوى للتصدي بفعالية لخطر الإرهاب، ونتطلع إلى التنفيذ الفعال والموجه نحو تحقيق النتائج للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بأحر تهانئ وفدي لكم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين لكي تتكفل الاستراتيجية بالرد المناسب والكامل على آفة الإرهاب.

لا يمكننا أن نخشى من يعملون في الظل. ونحن نعلم أن الإرهاب عنيد. ومن هذا المنطلق تتطلب مكافحته القدرة على الصمود، واتخاذ تدابير مضادة محددة، واستخبارات، وعمليات فعالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقانون حقوق الإنسان.

كما سمعنا جميعا هذا الصباح، فإن الإرهاب من أخطر تهديدات السلم والأمن العالميين. وتشكل جميع أعمال الإرهاب انتهاكات واضحة للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة عالمية فريدة مصممة لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونعلم أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اعتمدت بتوافق الآراء في عام 2006، نهجا استراتيجيا وتنفيذيا مشتركا لمكافحة الإرهاب. ونشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين جدا (A/77/266 و A/77/718)، اللذين طرحا أفكارا نيرة وقيمة. نقدر أيضا العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشكر الأمم المتحدة على توفير القيادة والتنسيق وبناء القدرات دعما للدول الأعضاء في سعيها إلى اتخاذ خطوات عملية نحو منع الإرهاب ومكافحته من خلال طائفة واسعة من الأنشطة والمشاريع والبرامج.

إن بلدي سري لانكا يشعر بقلق عميق إزاء انتشار المنظمات الإرهابية وتزايد الشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، لأنها تعوق بشكل مباشر الجهود الجماعية العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتهدد الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن العالميين. وسري لانكا، بوصفها بلدا عانى من الإرهاب لأكثر من 30 عاما، تدين الإرهاب بجميع أشكاله وعباراته، بغض النظر عن دوافعه وأينما ارتكب ومتى ارتكب وأيا كان مرتكبوه.

ليس سرا، كما سمعنا هذا الصباح، أن الجماعات الإرهابية اليوم لديه استخدامات متعددة وانتهازية ومتطورة وقادرة على التكيف مع البيئات المتغيرة. وفي هذا السياق، برزت التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كأداة مفضلة للإرهابيين للانخراط في أنشطة إرهابية مثل التجنيد والتمويل والدعاية والتدريب وجمع المعلومات ونشرها.

وعلاوة على ذلك، فإن التهديد المتزايد الذي تشكله الهجمات الإرهابية على أساس كراهية الأجانب أو العنصرية أو التعصب، أو باسم الدين أو المعتقدات، يثير قلقا خاصا أيضا. ولذلك يتطلب تدابير عالمية منسقة، وتجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب بتعزيز الحوار الديني والتسامح بين الثقافات. ويجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، الذي يجب

أن نكون ممتنين له أيضا. وعلاوة على ذلك، تشيد سري لانكا بجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في أنشطة مكافحة الإرهاب.

تشدد سري لانكا على أهمية التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي عند مكافحة الإرهاب مع مراعاة الالتزام بالحفاظ على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد، يجدر التذكير بأن تدابير سري لانكا لما بعد الصراع، بما في ذلك تدابير إعادة التأهيل وبناء الثقة، عنصر هام في القضاء على الإرهاب ومنع تكرار ظهوره. ونفخر لكون سري لانكا تمكنت بنجاح من إعادة تأهيل 000 12 مقاتل سابق غير حكوميين، بمن فيهم 594 من الجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد انتهاء الصراع في عام 2009، وهذا بالإضافة إلى العمل الجاري الاضطلاع به لإعادة توطين المشردين داخليا وإزالة الألغام في مساحات شاسعة من أراضينا؛ وقد مكن ذلك المدنيين من استئناف حياتهم بعد انتهاء الصراع.

أما على الصعيد الوطني، فقد أنشأت حكومة سري لانكا الأطر القانونية اللازمة لتمكين الضابطة العدلية والنظم القانونية من التصدي لأعمال الإرهاب مع تعزيز التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب العالمية. ويوفر قانون منع الإرهاب وقانون الأمن العام، على وجه الخصوص، إطارا للجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب. غير أن هذه القوانين رهن الاستعراض حاليا، ومن الممكن تعديلها على النحو المناسب لضمان توافقها مع أفضل الممارسات العالمية والقانون الدولي.

كانت سري لانكا أيضا في طليعة من شددوا على ضرورة التصدي للمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أذكر بصفة خاصة أن سري لانكا نفذت عددا من التدابير التشريعية، بما في ذلك إنشاء وحدة الاستخبارات المالية وسن قوانين لمنع غسل الأموال.

بالنظر إلى التحديات التي نواجهها اليوم، تود سري لانكا أن تشدد على أهمية إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي وأن تحث الدول الأعضاء على التعاون في حل المسائل المعلقة. لم يتوفر وقت حاسم أكثر من الوقت الحالي لتحقيق ذلك. وعلاوة على ذلك، ترحب سري لانكا بعقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لضحايا الإرهاب المكرس للنهوض بحقوق ضحايا الإرهاب واحتياجاتهم.

في الختام، كما قلت، بوصفنا دولة تعاملنا مع الإرهاب لما يقرب من ثلاثة عقود، وبوصفنا الدولة الوحيدة التي قضت على الإرهاب، نؤكد مجددا ضرورة الشروع في اتخاذ تدابير جماعية ملموسة لمكافحة هذه الآفة. ونحن على استعداد لنقل خبرتنا ومعرفتنا في صياغة الاستجابات المناسبة وتقديم التعاون الوثيق في مسعانا المشترك لضمان الحق الأساسي في الحماية من الإرهاب. لذلك فلنعمل معا على منع الإرهاب والحماية منه وملاحقة مرتكبيه والاستعداد لمكافحته بصوت واحد واتخاذ تدابير واضحة لا لبس فيها.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نشكر الأمين العام على تقريريه (A/77/266 و A/77/718)، وعلى جهوده المتواصلة الرامية إلى تعزيز وضمان تعبئة نظامنا المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي في مكافحة الإرهاب. ونرجو أن يجري خوض هذا الكفاح بطريقة تتفق مع النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي وتعززه. تشكر دولة فلسطين أيضا الميسرين المشاركين على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار المتعلق بالاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). وتؤيد دولة فلسطين البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80) .

تنضم دولة فلسطين إلى دول منظمة التعاون الإسلامي في تأكيد الدور المهم للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتأسف أسفا عميقا لأن الاستعراض الثامن لها لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المقترحات التي تكرس الاتجاهات الجديدة الناشئة التي تناولها تقرير الأمين العام، ولا سيما الظواهر الناجمة عن تزايد كراهية الإسلام، بما في ذلك حرق القرآن الكريم وتدنيس المساجد. وبالأمس فقط، قام مستوطنون إسرائيليون بتخريب مسجد وتدنيس القرآن في قرية عوريف.

ما برحت دولة فلسطين ملتزمة التزاما كاملا بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع. ونحن ملتزمون بالكفاح العالمي لمنع الإرهاب ومكافحته بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وضمان العدالة للضحايا وأسرهم.

إن أخطر أشكال الإرهاب ذلك الذي تتعرض فيه حقوق أمة بأكملها وشعبها وأرضها لحملة إرهاب مستمرة ومنهجية، إذ تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون قتل الفلسطينيين وتشويههم. وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن، يقومون بترهيب الأطفال، ويسرقون الأراضي، ويدمرون المنازل، ويحرقون القرى، ويدنسون المساجد والكنائس، ويجري كل ذلك بينما يهتفون "الموت للعرب" – وبإفلات تام من العقاب.

وهذا تتويج لعقود من التحريض والكراهية التي تدعمها العنصرية والاحتلال والتفوق. فمن حوارة إلى ترمسعيا، واللِّيبَّن الشرقية، وبرقا، وبيتا، وجنين، ونابلس، والقدس، والخليل، ومسافر يطا، وعين سامية، وخربة حمصة، والخان الأحمر، وغزة وكل مكان في فلسطين، يرزح أبناء الشعب الفلسطيني ضحية هذا إرهاب ترعاه الدولة. إنهم يستحقون تضامن المجتمع الدولي، ولهم الحق في الحماية الدولية.

هذا أخطر أشكال الإرهاب؛ ومن الواضح أن الإرهاب لا يمكن أن يفضي إلى نتائج إيجابية. هذا إرهاب تحركه الدولة، وهذا إرهاب استعماري مستمد من إنكار وجود أمة وحقوقها. هذا إرهاب لتهجير شعب قسرا وسرقة أرضه وموارده. في ظل هذا الحكم الاستعماري العسكري لا يوجد أمن بشري ولا كرامة إنسانية.

تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية والتزام بضمان مساءلة الدولة القائمة بالاحتلال ومسؤوليها وقواتها العسكرية وميليشيات المستوطنين التي ترتكب أعمالا إرهابية. ومن العار أنه حتى الآن لم تُدرج في القائمة إسرائيل وجيشها المحتل والمستوطنين لما ارتكبوه من جرائم ضد أطفالنا. ما الذي يبرر هذا الاستخفاف بحياة الفلسطينيين؟ إن الأطفال الفلسطينيين يستحقون أفضل من ذلك. وإن سيادة القانون الدولي تستحق أفضل من ذلك. فالكيل بمكيالين لا يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية وهيبة تلك القائمة، وتقويض هذا النظام المتعدد الأطراف.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ وقت طويل أن التمسك بالقانون الدولي والحريات الأساسية ووضع تدابير لمكافحة الإرهاب يعزز كل منهما الآخر. تعلمنا على مر السنين أن انتهاك الأول بذريعة متابعة الثاني يقوض الجهود العالمية للقضاء على الإرهاب.

إن ملاحقة إسرائيل غير القانونية والشائنة لمنظمات المجتمع المدني وتجريمها تحت عنوان الإرهاب ليس عشوائيا أو عرضيا. إنها تهدف إلى إسكات أي صوت معارض لحكمها الاستعماري العسكري الدائم ونزع الشرعية عن تلك المنظمات وقمعها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وبالتالي الحركة العالمية لحقوق الإنسان. لا يمكن ولا يجب أن يصبح خطاب مكافحة الإرهاب سبيلا لتبرير استراتيجية مناهضة الحقوق.

ينبغي أن تظل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تدور حول تعزيز سيادة القانون، وليس تبرير انتهاكه. وينبغي أن تواصل الدعوة إلى حماية الناس، واحترام كرامة الإنسان، وعدم إعطاء الذرائع لانتهاكها. وينبغي الاستمرار في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وجميع مظاهره، وليس إدامتها. تلتزم دولة فلسطين التزاما تاما بتلك الأهداف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيد هيندز (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف حقيقي لي أن أخاطب الجمعية اليوم تأييدا للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمد أمس بتوافق الآراء (القرار 298/77). أود أن أهنئ الميسرين المشاركين للقرار، كندا وتونس، على تفانيهما في بناء توافق الآراء بشأن الاستراتيجية. واسمحوا لي مرة أخرى أن أهنئ

زملائي في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على عقد أسبوع ناجح لمكافحة الإرهاب.

تدرك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والشركاء الآخرين الحاضرين هنا اليوم، أهمية تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم أعضائنا في التصدي للتهديدات والتحديات الحالية والمستقبلية التي يشكلها الإرهاب على حد سواء. إن اعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التزام واضح بعزمنا الجماعي على متابعة خطة مشتركة، تحت راية الأمم المتحدة، في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

لا تزال منظمة الإنتربول ملتزمة بدعم أعضائه البالغ عددهم 195 عضوا في تنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما في المجالات التي يرد فيها ذكر (الإنتربول) في النص. وتشمل الاستراتيجية تيسير تبادل المعلومات من خلال قنواتنا. ويشجع ذلك البلدان على ملء قواعد بيانات (الإنتربول) وأدواتها واستخدامها استخداما فعالا، وتوفر أيضا أكبر مستودع للمعلومات حتى الآن عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

في الواقع أن تبادل المعلومات أداة حاسمة في مكافحة الإرهاب. ففي العام الماضي وحده، عثر على 2500 هارب مطلوبين لارتكابهم جرائم إرهابية وجرائم خطيرة أخرى وألقي القبض عليهم في جميع أنحاء العالم من خلال تبادل المعلومات عبر قنوات الإنتربول. وتفخر الإنتربول بكونها شريكا منفذا رئيسيا لاستراتيجية الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اعتماد استراتيجية الإنتربول التكميلية لمكافحة الإرهاب. إن الإنتربول إذ تستشرف عام 2025 وما بعده، تهدف ركائزها الأربع إلى مكافحة الإرهاب من خلال تحسين تقاسم وتبادل المعلومات، ورسم صورة التهديد باستخدام المعلومات الاستخبارية لإثراء الاستجابات الميدانية والتحقيقية بشكل أفضل، ومن خلال تمثيل مصالح أجهزة إنفاذ القانون واحتياجاتها بالدعوة العالمية إلى مناصرة ضروب الدعم اللازم وحشدها، ومن خلال توفير دعم مركز مدفوع بالاحتياجات، بالاقتران مع الخبرة الفنية والمساعدة المصممة خصيصا، والأهم من ذلك، باتباع النهج التعاونية.

ستحتفل منظمة الإنتربول هذا العام بالذكرى المئوية لتأسيسها، مما يتيح لنا فرصة مناسبة للتأمل في التقدم الذي أحرزناه والتحديات المستقبلية التي تنتظرنا. إن التهديد الإرهابي يتطور ويتنوع وينتشر. وأصبحت درجة للتنبؤ به أقل من أي وقت مضى. لذلك تعتزم الإنتربول العمل مع الجميع لمواءمة مصالح السياسة الخارجية لكل بلد وخططه مع إجراءات إنفاذ القانون المؤثرة في بيئات العمل المعقدة. نريد أن نكون أكثر تعاونا واستشرفا في مجال مكافحة الإرهاب. والجميع هنا شريك حيوي في هذا المسعى المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 121 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.